العرب
الأحد 2021/11/28
السنة 44 العدد 12254

عباس في قطر طلبا للنجدة من الأزمة المالية

مخاوف من ربط دعم الدوحة باتفاق مع عباس على استغلال حقل غاز غزة

يزور الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاثنين الدوحة بدعوة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطوة تستهدف طلب الدعم المالي وسط مخاوف من أن تسعى الدوحة لإبرام اتفاق مع السلطة الفلسطينية بقيادة عباس لاستغلال حقل غاز غزة.

عباس يستنجد بقطر

الدوحة – قال السفير الفلسطيني في قطر منير غنام إن الرئيس محمود عباس تلقى دعوة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لزيارة الدوحة الاثنين لبحث العلاقات الثنائية الفلسطينية – القطرية وتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومستجدات القضية الفلسطينية، ولحضور افتتاح بطولة كأس العرب لكرة القدم التي تنطلق في اليوم التالي.

ويقول مراقبون أن الهدف الرئيس من الزيارة هو طلب العون لنجدة السلطة الفلسطينية التي تعاني من أزمة مالية خانقة. بينما لم يتحقق الكثير من وعود الدول المانحة التي عرضت تقديم مساعدات في مؤتمر الدعم الذي عقد في بروكسل الأسبوع الماضي لسد فجوة العجز المالي في موازنة وكالة الأونروا لغوث اللاجئين الفلسطينيين.

> الدعم مقابل الغاز يشكل معادلة جديدة لدى عباس إذ كان الدعم العربي مجردا من أي مصالح تتعدى نصرة القضية الفلسطينية

ولكن مراقبين يخشون من أن يكون أي دعم مالي تطلبه السلطة الفلسطينية من قطر مرتبطا باتفاق مشترك مع سلطة الرئيس عباس وإسرائيل على استغلال حقل غاز غزة الذي سمي "غزة مارين" الذي يحتوي على احتياطات تقدر بنحو 33 مليار متر مكعب، لاسيما وأن قطر تتوسط بين لبنان وإسرائيل لإيجاد تسوية بشأن الحدود البحرية بين الطرفين لاستغلال حقول الغاز الثرية فيها.

ويشكل "الدعم مقابل الغاز" معادلة جديدة في حسابات الدعم للسلطة الفلسطينية، إذ كان الدعم العربي على الدوام مجردا من أي مصالح أو مكاسب تتعدى نصرة القضية الفلسطينية نفسها.

وعلى الرغم من أن العديد من كبار المسؤولين العرب سيكونون حاضرين في المناسبة الكروية، إلا أن جدول لقاءات الرئيس عباس في الدوحة ما يزال خاليا إلا من اجتماع يعقده مع الرئيس اللبناني ميشال عون الذي يحضر المناسبة لأجل الهدف نفسه وهو الحصول على دعم.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية كشف في التاسع من نوفمبر الجاري أن السلطة الفلسطينية تواجه وضعا ماليا هو الأصعب منذ سنوات في ظل تراجع الدعم المالي الدولي والعربي.

وقال اشتية إن "ما وصل من مساعدات حتى نهاية العام الماضي لم يتجاوز 10 في المئة مما كان يصل عادة إلى الخزينة". وتوقع البنك الدولي أن يصل عجز موازنة السلطة إلى 1.36 مليار دولار في 2021.

ونجمت الأزمة المالية عن سلسلة من الهجمات التي شنها عباس وغيره من المسؤولين المقربين منه ضد عدة دول عربية، ومنها الإمارات والسعودية، كانت تعد مصدر دعم رئيسي لميزانية السلطة الفلسطينية.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إنه على الرغم من أن قطر تحتفظ بعلاقات وطيدة مع إسرائيل وإنها كانت أول من فتح مكتبا قنصليا إسرائيليا، إلا أن عباس ركز هجماته على الإمارات بعد توقيع اتفاقات أبراهام التي أسفرت عن وقف عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية مقابل إقامة علاقات دبلوماسية. كما شن بعض المسؤولين الفلسطينيين هجمات طالت السعودية أيضا، مما أحاط العلاقات بين الطرفين بقدر ملموس من مشاعر الاشمئزاز بسبب ما بدا للرياض وأبوظبي أنه جحود غريب حيال تاريخ طويل من الدعم للسلطة الفلسطينية ولقضيتها الوطنية.

ويعود الوجه الآخر لأزمة السلطة المالية إلى الحصار الإسرائيلي الذي يقتطع المقاصة عن جباية الضرائب لممارسة الضغط على السلطة لكي تمتثل لشروط إسرائيل حول سبل إنفاق أموال الضرائب.

وعلى الرغم من أن أداة الضغط الإسرائيلية ليست جديدة، إلا أن السلطة الفلسطينية ظلت تتعثر في تدبر البدائل. ونتيجة لذلك وجدت السلطة نفسها مجبرة على اتخاذ إجراءات تقسو على عشرات الآلاف من أسر الموظفين التي تعتمد في معيشتها على رواتبهم.

ويأمل الرئيس عباس أن يحصل من قطر على مساعدات تغلق ولو جانبا من العجز في ميزانية العام الحالي والذي يقدر بنحو 400 مليون دولار. ولكن من غير المرجح أن تتكفل قطر بتسديد جزء محدود من هذا العجز قد لا يتجاوز 50 مليون دولار، إلا إذا كانت هناك صفقة تتعلق باستغلال حقل غاز غزة.

ولم تقتصر أزمة السلطة المالية على الدول العربية وحدها. فبينما كانت الحكومة الفلسطينية تنتظر أموال دعم دولية تبلغ نحو 680 مليون دولار، أي 12.2 في المئة من قيمة موازنة عام 2021، إلا أنها لم تحصل إلا على نحو ثلث هذا المبلغ.

وتبلغ قيمة إجمالي الإيرادات المتوقعة في موازنة 2021 نحو 3.9 مليار دولار، بينما يبلغ إجمالي النفقات نحو 5.6 مليار دولار، وبعجز قدره 1.7 مليار دولار قبل المساعدات الخارجية و1.57 مليار دولار بعدها.

وشهدت المساعدات الدولية للفلسطينيين تراجعا حادا في السنوات الأخيرة لتصل إلى 400 مليون دولار في 2020، انخفاضا بمعدل سنوي بمقدار 1.1 مليار دولار قبل عام 2013.

ويبلغ إجمالي الدعم العربي المتوقف منذ يونيو 2020 نحو 280 مليون دولار سنويا بينها 240 مليون دولار من السعودية وحدها.

واحتلت الضرائب في موازنة 2020 الصدارة في إيرادات السلطة بنحو 3.23 مليار دولار وبنسبة بلغت 80.2 في المئة من إجمالي الإيرادات البالغة 4 مليارات و39 مليون دولار، بينما جاءت المنح في المرتبة الثانية بنحو 510.4 مليون دولار.

الإمارات تجري أكبر عملية إصلاح تشريعي في تاريخها

دبي – قالت الإمارات العربية المتحدة السبت إن قانونا جديدا للجرائم والعقوبات سيدخل حيز التنفيذ في شهر يناير القادم ضمن ما وصفته بأكبر عملية إصلاح تشريعي في تاريخ الدولة.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام) أن هذا الإصلاح تم عبر تحديث أكثر من 40 قانونا هذا العام.

وتشمل هذه القوانين الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وقانون الشركات التجارية وقانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة وقانون التخصيم وقانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وقانون تنظيم علاقات العمل وقانون دخول وإقامة الأجانب وقانون القواعد العامة الموحدة للعمل في دولة الإمارات وقوانين البيانات الشخصية ومكتب البيانات وغيرها.

ومن أهم التغييرات التشريعية الداعمة للاقتصاد، ورد ذكر قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ومن بين أبرز إجراءاته رفع القيمة القانونية للتوقيع الرقمي ليكون مدعوما بتقنيات حديثة وآمنة، ليتم قبوله بمستوى قبول التوقيع اليدوي، وكذلك تأكيد الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني عالي الأمان ومساواته بالتوقيع اليدوي.

وفي عنصر تنظيم وحماية الملكية الصناعية، أوردت الوكالة إجراء "استحداث مسار سريع لطلبات براءات الاختراع لتعزيز مكانة الإمارات كحاضنة للمبدعين والمخترعين والمبتكرين".

وفي بند قانون الجرائم والعقوبات، وردت جملة من العناصر من بينها قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الذي "يجرم اختراق المواقع والشبكات والأنظمة الإلكترونية بقصد الحصول على بيانات حكومية أو معلومات مالية أو تجارية أو اقتصادية".

كما يتم "تجريم تداول الشائعات الكاذبة أو المغرضة التي من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة".

وفي عنصر الجرائم والعقوبات، وردت بعض الإجراءات من بينها "أن الدعوى الجزائية في جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام لا تنقضي بمضي المدة، ويشدد عقوبة من يشكل تهديدا للأمن العام أو لسلامة الأشخاص أو الأموال".

كما يعاقب القانون بالسجن المؤبد من واقع أنثى بغير رضاها، والحبس وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم أو إحدى العقوبتين لكل من هتك عرض شخص آخر رجلا كان أم أنثى، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرين سنة إذا كان الفعل أو الشروع فيه مصحوبا بالقوة أو بالتهديد.

ويضيف الإعلان الذي صدر السبت إيضاحا لم يكن متوافرا في السابق لوضع العلاقات الجنسية قبل الزواج والأطفال ثمرتها، مقررة أن الوالدين ليسا في حاجة إلى الزواج.

وجاء فيه النصّ على أن يتزوج من ينجبان طفلا من علاقة أو يعترفا أو يعترف أحدهما بنسب الطفل إليه ويستخرج الأوراق الثبوتية ووثائق السفر طبقا للقوانين المعمول بها في الدولة التي يكون أي منهما مواطنا فيها.

> وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام) ذكرت أن الإصلاح التشريعي يتم عبر تحديث أكثر من 40 قانونا هذا العام

ونصت التعديلات على عقوبة الحبس عامين إذا أنكر الوالدان نسب الطفل إليهما ولم يوفرا له الرعاية.

ومن بين التعديلات الأخيرة في الإمارات تقديم تأشيرات إقامة طويلة المدى لجذب الموهوبين واحتضانهم وتشجيع المزيد من الشركات على فتح مقار لها في الدولة.

ومن جهة أخرى، يهدف قانون التعليم العالي إلى تنظيم ترخيص مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها في الدولة واعتماد برامجها وضمان الحوكمة والإدارة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي، والارتقاء بجودة التعليم العالي في الدولة وتنافسيته، وتشجيع البحث العلمي في المؤسسات التعليمية.

وتسري أحكامه على كافة مؤسسات التعليم العالي في الدولة، باستثناء تلك العاملة في المناطق الحرة، وكذلك على كافة مراحل التعليم العالي بدءاً من الدبلوم والدبلوم العالي، والبكالوريوس، ودبلوم الدراسات العليا، والماجستير والدكتوراه.

وأجرت أبوظبي في الآونة الأخيرة الإصلاح الخاص بها وهو قانون الزواج المدني الذي يهدف إلى أن تكون أكثر جاذبية للأجانب.

«حسن نصرالله الكويتي» يستفيد من العفو

عودة الشيخ حسين المعتوق تعدّ إيذانا رسميا بعودة حزب الله الكويتي إلى العمل

استفاد الشيخ حسين المعتوق الأمين العام للتحالف الإسلامي الوطني في الكويت من العفو الأميري الذي صدر عن المعارضين والمتهمين بجرائم عنف والمحكومين بقضايا الإرهاب للعودة إلى البلاد، في خطوة أثارت مخاوف من أن تكون مقدمة لوضع الكويت في دائرة اهتمامات الحرس الثوري الإيراني.

الكويت – عاد الشيخ حسين المعتوق "الأمين العام للتحالف الإسلامي الوطني"، الذي يعتبر "حسن نصرالله الكويتي" إلى الكويت السبت مستفيدا من العفو الأميري الذي صدر عن المعارضين والمتهمين بجرائم عنف والمحكومين بقضايا إرهاب في وقت سابق.

الشيخ حسين المعتوق يلتحق بالمستفيدين بالعفو الأميري

ويُتهم المعتوق بالتستّر على "خلية العبدلي" وهي خلية تابعة لحزب الله الكويتي حظيت بدعم حزب الله اللبناني، وقامت بتخزين وحيازة السلاح في مزرعة بمنطقة العبدلي بكميات كبيرة، وألقت الأجهزة الأمنية الكويتية القبض عليها في الثالث عشر من أغسطس 2015. وحوكم أعضاؤها الـ25 بجرائم إرهاب وتجسس.

وشملت المضبوطات 19 ألف كيلوغرام ذخيرة و144 كيلوغراما من المتفجرات و68 سلاحا متنوعا و204 قنابل يدوية إضافة إلى صواعق كهربائية و56 قذيفة آر.بي.جي.

وتشكل عودة الشيخ المعتوق إيذانا رسميا بعودة "حزب الله الكويتي" إلى العمل من جديد، لاسيما وأن المعتوق يعد أكبر مرجع ديني كويتي يرتبط بإيران وحزب الله اللبناني، ويحظى بمكانة "القائد" في الأوساط الشيعية الموالية لإيران في الكويت.

ويشكل الشيعة في الكويت أقلية تبلغ نحو 20 في المئة من مجموع الكويتيين، ويقع عدد كبير منهم ضحية تأثير الجماعات "الولائية" التابعة لإيران، كما أن بعضهم يرتبط بإيران بوشائج "تجارية" وعلاقات غالبا ما يجري توظيفها للتغطية على نشاطات غير مشروعة.

ويرى مراقبون أن المعتوق تحصل على ضمانات أمنية وسياسية لاسيما بعد زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي باقر كني، الذي اجتمع الخميس الماضي مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح.

وتحدثا عما قالت وكالة الأنباء الإيرانية إنها "خطط لتطوير وتوسيع علاقات إيران بشكل شامل مع دولة الكويت".

ويقول مراقبون إن عودة المعتوق هي مفتاح تلك الخطط، حيث يتوقع أن يلعب دورا رئيسيا في تعميق الروابط بين شيعة الكويت وإيران من جهة، وبين الحكومة الكويتية والحكومة الإيرانية من جهة أخرى.

وكانت محكمة التمييز الكويتية قضت في ديسمبر 2019، بحبس الشيخ حسين المعتوق وسكرتيره لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، عن تهمة التخابر مع إيران.

ورفضت المحكمة الطعون التي قدمها المعتوق بقضية التستر على متهمي خلية العبدلي.

وسبق لمحكمة الجنايات في الكويت أن أصدرت حكما قضائيا باتا يُدين 13 متهما بالتستر على خلية العبدلي، الأول بينهم هو الشيخ المعتوق والثاني سكرتيره هاشم فاضل لمدة 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد تنفيذهما العقوبة، وبحبس 11 متهما لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ ووضعهم تحت رقابة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد تنفيذهم العقوبة.

> هناك مخاوف من أن تكون عودة المعتوق خطوة أولى لتنفيذ خطط تضع الكويت تحت مظلة اهتمامات الحرس الثوري الإيراني

وكانت السلطات الكويتية ألقت القبض على المعتوق أثناء إلقائه خطبة الجمعة في أحد مساجد الكويت دافع فيها عن أفراد خلية العبدلي، قائلا إنهم يحتاجون إلى الرفق بهم وعدم تعرضهم إلى أي إيذاء داخل السجون أثناء التحقيق معهم.

كما اتهم الدولة الكويتية بالسعي إلى تكريس الفكر العنصري والتفرقة بين أبناء الشعب الكويتي.

ويرتبط المعتوق بوشائج وثيقة مع أجهزة تابعة لسلطة الولي الفقيه في إيران، ولعب أدوارا عدة في الربط بين شيعة الكويت وبين تلك الأجهزة التي تشتغل في قضايا من قبيل "عقد ندوات" وإقامة نشاطات "ثقافية"، وتيسير إقامة "علاقات تجارية".

ويشير العلامة محمد علي الحسيني رئيس المجلس الإسلاميّ العربيّ في لبنان إلى أن الأجهزة الإيرانية الرسمية التي تتبنى تصدير الثورة الجهادية إلى الكويت تعمل بإشراف مباشر من علي خامنئي الولي الفقيه وهو يتابع فعالياتها عن طريق مكتبه الخاص في طهران.

ويرسل ممثلو المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وقوة "فيلق القدس" الإيرانية وسائر الأجهزة النشطة في الكويت تقارير نشاطاتها إلى خامنئي مباشرة.

وهناك خشية من أن تكون عودة المعتوق خطوة أولى ليس في طريق تنفيذ خطط "لتوسيع الروابط" بين إيران والكويت، وإنما لتنفيذ خطط مستقبلية تضع الكويت تحت مظلة "اهتمامات" الحرس الثوري الإيراني بحيث تتحول البلاد إلى عاصمة عربية أخرى تخضع لهيمنة إيران، فوق العواصم الأربع القائمة حاليا.